معضلة الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي: الجذور البنيوية والتحديات الاستراتيجية

The Food Security Dilemma in the Sahel: Structural Foundations and Strategic Challenges



د. عزيز نوري

جامعة عبّاس لغرور خنشلة– (الجزائر)

nuri.aziz@univ-khenchela.dz

تاريخ الارسال: 2026/03/05 تاريخ القبول: 2026/05/31 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص:

يشكّل تفاعل العوامل الطبيعية والبشرية والاجتماعية-الاقتصادية والديمغرافية تحديا مركّبا أمام تحقيق الأمن الغذائي في منطقة الساحل، يحلل المقال أطر الاستجابة الراهنة عبر الجمع بين التدخلات العاجلة قصيرة المدى والمبادرات التنموية طويلة الأجل، فرغم تعدد الجهود، فإنها لم تُحدث تحولا ملموسا في مؤشرات الأمن الغذائي في ظل استمرار الانكشافات البنيوية وانتشار الفقر حتى خلال المواسم الزراعية، ويخلص إلى ضرورة اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد ترتكز على تطوير القطاع الزراعي، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وضبط الديناميات السكانية، مع تحقيق تكامل فعّال بين الاستجابات الطارئة والسياسات التنموية لتعزيز صمود الفئات الأكثر هشاشة.

الكلمات المفتاحية: *الأمن الغذائي، الساحل الإفريقي، التحديات الهيكلية، الاستجابة للطوارئ.*

Abstract:

The interaction of natural, human, socio-economic, and demographic factors constitutes a complex challenge to achieving food security in the Sahel region. The article analyzes existing response frameworks by integrating short-term emergency interventions with long-term development initiatives. Despite the multiplicity of efforts undertaken, they have not produced a tangible transformation in food security indicators, particularly amid persistent structural vulnerabilities and widespread poverty, even during agricultural seasons. The study concludes by emphasizing the need to adopt a multidimensional approach centered on strengthening the agricultural sector, expanding social protection mechanisms, managing demographic dynamics, and ensuring effective integration between emergency responses and development policies in order to enhance the resilience of the most vulnerable populations.

key words: *Food Security, the Sahel Region, Structural Challenges, Emergency Response.*

مقدّمة:

إن النظر في العوامل المختلفة التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في بعض دول الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، وتشاد)، يمكننا من استعراض بعض الاتجاهات التي يمكن أن تساهم في بناء هذا الوضع المتأزم، بدءا من التقدم والنواقص في الاستجابات الحالية لهذه الأزمة، سواء من حيث الأزمات قصيرة الأجل أو على المستوى البنيوي الأعمق.

وعلى هذه الخلفية، يتمثل هدف هذا المقال في مناقشة المبادرات والسياسات التي يدعو إليها مختلف الفاعلين من أجل جعل هذه الاستجابات أكثر فاعلية، كما يجب الاعتراف بتعقيدات عملية عكس الوضع الغذائي الحالي بشكل مستدام في منطقة الساحل؛ إذ لا يمكن أن يتم هذا التحول إلا بشكل تدريجي. ففي البلدان التي تم تناولها، تتفاعل الظروف الطبيعية والزراعية غير المواتية، والتي تتفاقم بسبب تغير المناخ، مع قيود اجتماعية واقتصادية (مثل نسبة الفقر المرتفعة والنمو السكاني السريع).

ومؤخرًا، أصبحت النزاعات العنيفة تمثل تهديدات خطيرة للأمن الغذائي في بعض مناطق الساحل، وقد أدى التفاعل بين هذه القيود المختلفة إلى توليد شعور عام بأن أزمات الغذاء في الساحل حتمية، وعلى الرغم من عقود من المحاولات للقضاء على الجوع، لا يزال انعدام الأمن الغذائي المتكرر يمثل مشكلة إنسانية حرجة في هذه المنطقة.

ونظرًا للطبيعة المعقدة لانعدام الأمن الغذائي، فإن معالجته لا يمكن أن تقتصر على زيادة الإنتاج الزراعي فقط، بل هناك حاجة إلى إطار مؤسساتي أوسع وأكثر اتساقًا يشمل أيضا الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية، ويجب دمج قضايا مثل الفقر في المناطق الريفية والقيود المفروضة على الفئات الضعيفة، وإمكانية الوصول إلى الغذاء، وأسعار السوق، وتغير المناخ، أو الديناميات السكانية في هذا الإطار.

ومع ذلك، لا يلغي هذا النهج الاستراتيجي المتكامل المساهمة المحورية المحتملة للتنمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي، وقد درست خيارات تلك التنمية في منطقة الساحل على نطاق واسع منذ القرن الماضي، وتمت ملاحظة التغيرات المناخية خلال الفترات الأخيرة في منطقة الساحل، وتم التفكير في علاقتها المحتملة بالنزاعات، كما خصصت بعض الدراسات لتأثير التغيرات المناخية المستقبلية على إنتاجية المحاصيل في الساحل، وعلى مبادرات التكيف والمواجهة الممكنة، أما بالنسبة للقضايا الديمغرافية، فقد تم توضيح تأثير الاتجاهات السكانية التصاعدية على هشاشة الأوضاع الاجتماعية وانعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل.

وعليه، يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يُفسر انعدام الأمن الغذائي المتكرر في دول الساحل الإفريقي بتفاعل العوامل البيئية كتغير المناخ، والاقتصادية-الاجتماعية (الفقر، النمو السكاني،)، والأمنية (تصاعد النزاعات العنيفة)، وما حدود فعالية الاستجابات الحالية الطارئة والبنيوية في معالجة هذا الوضع بصورة مستدامة؟

كما تستند الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها أن تبني إطار استراتيجي متكامل يجمع بين التنمية الزراعية والحوكمة الرشيدة وإدارة الموارد والحماية الاجتماعية والتكيف المناخي، من شأنه أن يقلل من هشاشة الأمن الغذائي تدريجيا في دول منطقة الساحل الإفريقي.

ونظرًا للطبيعة المركبة للإشكالية، تم اعتماد مقاربة متعددة المناهج:

المنهج البنيوي: لتحليل البنى الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المنتجة للهشاشة، ودراسة التفاعل بين المتغيرات بدل تحليلها بمعزل عن بعضها.

منهج تحليل النظم: وذلك لفهم الأمن الغذائي كنسق مركب، وإبراز العلاقات السببية بين المناخ، النزاع، الفقر، والإنتاج الزراعي.

المنهج المقارن: لمقارنة أنماط انعدام الأمن الغذائي بين الدول الخمس، تحديد أوجه التشابه والاختلاف في الاستجابات والسياسات.

1. البعد الهيكلي لانعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي

يوجد في دراسة الأمن الغذائي إجماع واسع على تحديد القوى المحركة لنظام الغذاء والعوامل التي تتحكم فيه(Andrine, 2019) ، وفي حالة منطقة الساحل، يتحدد الأمن الغذائي الحالي والمستقبلي بمزيج من العوامل المترابطة ببعضها ويتمثل في قيود بيو فيزيائية (الطقس، جفاف الأرض، ندرة المياه...) أو يرتبط بالتغير البيئي التدريجي، وهناك أيضًا عوامل داخلية الطابع ومجتمعية: الاتجاهات الديمغرافية، المحركات الاجتماعية والاقتصادية (الفقر، أسعار الغذاء، وغيرها)، والبنى المؤسسية والسياسية. (حاجة، ص2023)، وقد تشمل هذه الأخيرة القواعد الرسمية أو العرفية المتعلقة بالوصول إلى الموارد الطبيعية، والسياسات والقدرات العامة، والاستعداد للنزاع، وجودة الحوكمة، ويساهم التقاء الاتجاهات السلبية في بعض هذه المحركات المتعددة في تفاقم المخاطر التي تواجه سكان الساحل، وقد تم توثيق إشارات التغير المناخي بشكل جيد في منطقة الساحل، حيث ارتفعت درجات الحرارة الليلية بمقدار درجتين

مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل 60 عامًا خلال أكثر الفترات حرارة من السنة، إلى جانب حدوث تغيرات غير منتظمة ومتطرفة في هطول الأمطار (Sultan, 2017).

كما يُقيد استخدام الأراضي الزراعية في الريف بالظروف الطبيعية في الساحل إذ لا يُستخدم سوى 25% إلى 35% من أراضي الدول الخمس التي تناولها البحث للرعي أو الزراعة، وغالبا ما تكون هذه الأراضي من نوعية متدنية، وتركزت أنشطة تربية المواشي تقليديا في المناطق الأكثر جفافًا، مع تنقلات رعوية شمال-جنوب بحثًا عن المراعي الموسمية.

كما هو الحال في دول إفريقيا جنوب الصحراء الأخرى، فإن نظم حيازة الأراضي في الساحل تجمع بين معايير الدولة الحديثة (بعضها مستمر منذ الحقبة الاستعمارية) والقواعد والممارسات العرفية، يؤدي هذا التداخل، إلى جانب ضعف الرقابة إلى حالات من الغموض واللايقين بل وحتى التعسف في حقوق الوصول إلى الأراضي، ومن المشكلات التي يسببها هذا السياق التشريعي (FAO, 2011)، وقد فقدت العديد من الأسر الفقيرة مواردها الإنتاجية الهزيلة بعد الأزمات المتكررة، ما جعلها تعتمد على السوق، وعندما ترتفع الأسعار خصوصًا خلال موسم الجوع فإن قدرتها الشرائية المتدنية تمنعها من شراء الحبوب، هذه هي حالات انعدام الأمن الغذائي الهيكلي أو المزمن التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالفقر، وتبقي الأسر في خطر دائم.

على الرغم من أن انعدام الأمن الغذائي المزمن له سماته المختلفة حسب السياق، إلا أن جدولا مرجعيا لتصنيفه إلى أربع درجات من الشدة قد وُضع من قبل مبادرة IPC متعددة الشركاء (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، ففي النيجر، على سبيل المثال، قُدّر أن 14% من السكان كانوا في المستوى الرابع وهو الأشد من انعدام الأمن الغذائي المزمن في عام 2018.(Network, 2019)

ويعتمد جزء كبير من إنتاج الحبوب المحلية (الدخن، الذرة الرفيعة، الذرة، الفونيو) على نمط الأمطار السنوي، وعلى الرغم من بعض التطور في الري ، لا تزال الزراعة البعلية تمثل المصدر الأساسي للغذاء وأحد أسباب العجز الغذائي الدوري المحتمل، وقد حدثت بعض هذه الانكشافات، إلى جانب نقص الأعلاف، خلال القرن الحالي (مواسم الزراعة/التسويق: 2005/2004، 2010/2009، 2012/2011، 2022/2021)، وكانت لها آثار سلبية كبيرة على الوضع الغذائي لجزء كبير من السكان خلال هذه الأزمات، اقترب معدل سوء التغذية الحاد لدى الأطفال أو تجاوز مستوى الطوارئ (15% حسب منظمة الصحة العالمية) في بلدان مثل النيجر وموريتانيا وتشاد.

وهنا، يمكن للتجارة الدولية أن تعوّض جزئيا هذه العجوزات الدورية، ولكن فقط عبر الحبوب الأكثر كلفة مثل الأرز أو القمح، والتي يستهلكها سكان المدن بشكل رئيسي، وفي الأوقات العادية، تكتسب التجارة

الحدودية الرسمية أو غير الرسمية أهمية، خصوصًا واردات الحبوب الخشنة من نيجيريا إلى النيجر أو تشاد.

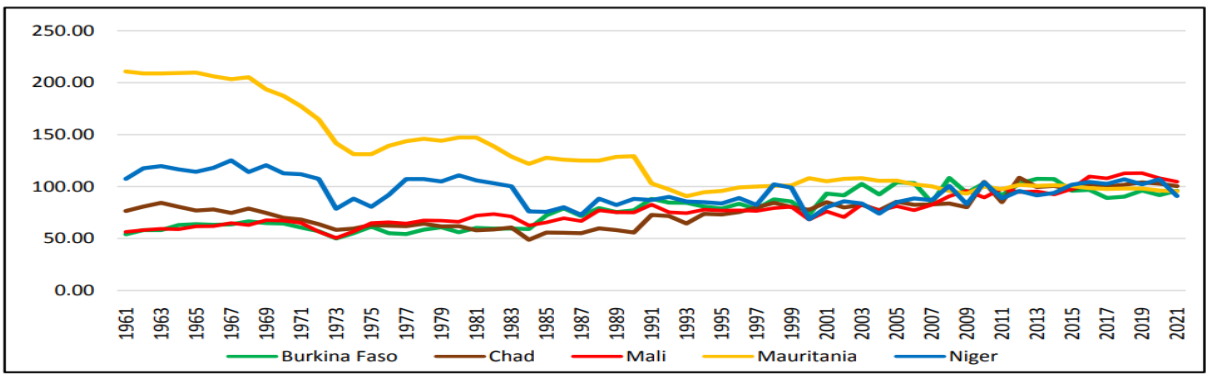
ومع ذلك، يمكن أن تحدث هذه العجوزات الدورية إلى جانب ارتفاع أسعار الحبوب في عدة دول في المنطقة في الوقت ذاته، ما يحد من الإمدادات المتاحة، ففي في مارس 2023، كانت أسعار الأرز في الأسواق المحلية للدول المدروسة أعلى بنسبة تتراوح بين 60% و100% مقارنةً بأسعار الحبوب الخشنة (الدخن، الذرة الرفيعة).(Africa, 2023)

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال التجارة داخل الإقليم تواجه عدة عقبات (مثل الحظر المتكرر على تصدير الحبوب، وتكاليف المعاملات المرتفعة، والرشاوى على الحواجز الطرقية، إلخ)، رغم الاتفاقيات التجارية الحرة ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.(ECOWAS)

إذا كان ميزان الحبوب السنوي غير مستقر بسبب تقلبات العرض من سنة إلى أخرى، فإنه يتأثر أيضًا من ناحية الطلب بالنمو السكاني السريع، وفي الواقع، وعلى الرغم من بعض العجز السنوي الناتج عن العوامل الطبيعية، فإن الزيادة في الإنتاج الزراعي قد سارت جنبًا إلى جنب مع النمو الديمغرافي (انظر الشكل 1).

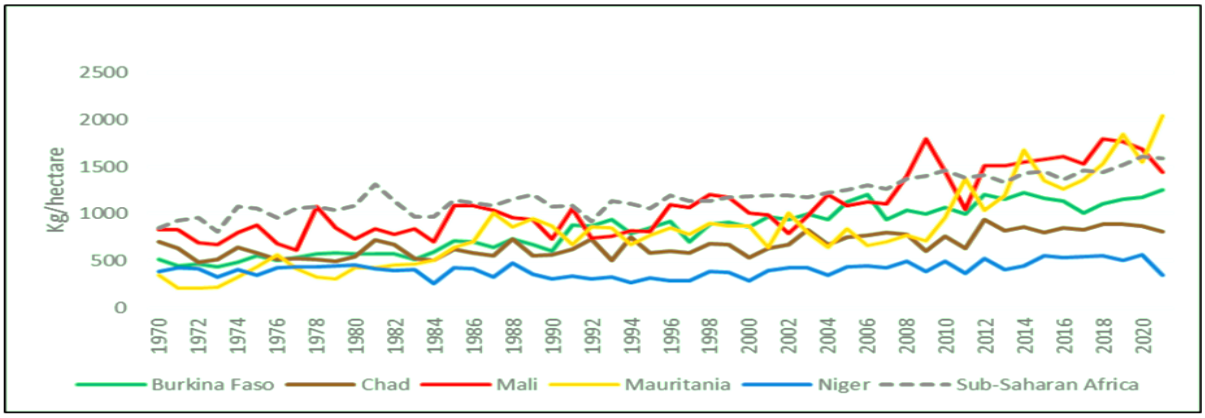
ومع ذلك، قد يكون من الصعب الحفاظ على هذا التوازن في المستقبل فقد كانت زيادة الإنتاج نتيجة لتوسيع المساحات المزروعة أكثر من تحسين المردودية. وعلى الرغم من تحسن غلال الحبوب (انظر الشكل 2)، إلا أنها لا تزال أدنى بكثير من تلك المسجلة في مناطق نامية أخرى (جنوب آسيا، شمال إفريقيا، إلخ). كما أن الغلال كانت أدنى من متوسط إفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء السنوات الأخيرة في مالي وموريتانيا، بينما الوضع في النيجر يُعدّ من بين الأسوأ، حيث إن الغلال شبه راكدة.

الشكل: (01) الانتاج الزراعي في بعض دول الساحل



المصدر: قسم إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT)

الشكل: (02) محاصيل الحبوب

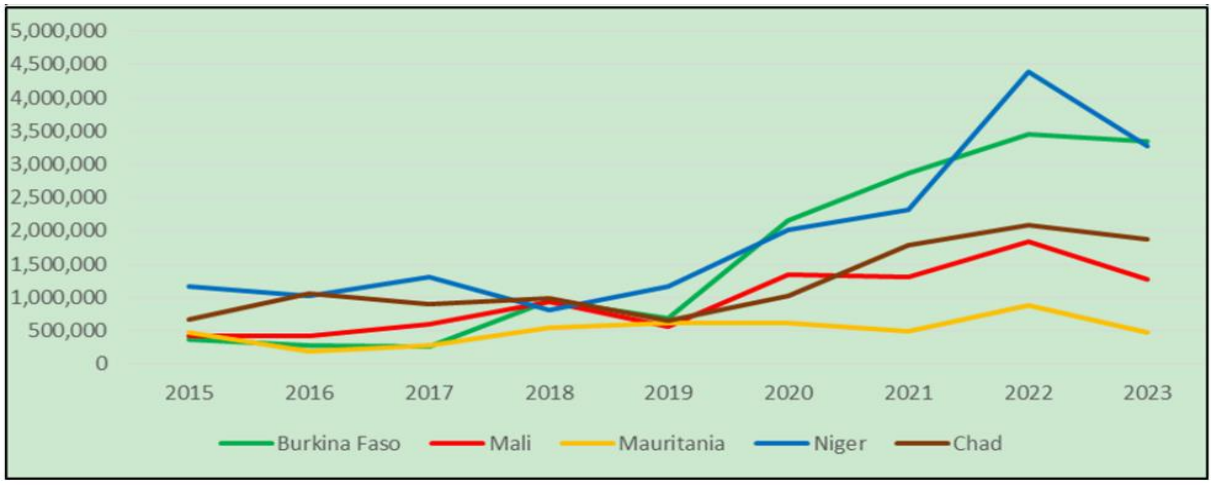


المصدر: FAOSTAT نظمة الأغذية والزراعة

2. مشكلة النموذج الإنتاجي التوسعي

إن التناقص التدريجي في توفر الأراضي القابلة للزراعة (ما يسمى "إغلاق الجبهة الزراعية"). وقد اضطر الفلاحون، بفعل الضغط السكاني، إلى التوسع في الزراعة على أراضٍ هامشية أقل خصوبة، وزيادة كثافة العمل على مساحات أصغر. وغالبًا ما شمل هذا التوسع التعدي على مناطق الرعي التقليدية أو ممرات التنقل الموسمي، مما أجج النزاعات بين المزارعين والرعاة. ويمكن أن يتجلى الضغط على الموارد (الأرض، الماء...) أيضًا في ممارسات غير مستدامة من قبل المنتجين: تقليص أو إلغاء فترات البور، الرعي الجائر، الإفراط في استغلال الآبار، إلخ. وتعيق هذه الممارسات إنتاجيتهم، إلى جانب أسباب أخرى مثل نقص الوسائل التقنية، فمن 1971 إلى 2018، انخفضت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة للفرد إلى النصف في تشاد، وتراجعت بمقدار الثلث تقريبًا في النيجر حسب بيانات FAOSTAT.

الشكل:(03) انعدام الأمن الغذائي الشديد



المصدر: اللجنة الدولية لمكافحة الجفاف في المناطق الساحلية (CILSS-RPCA)

هذه الممارسات السلبية، والتي غالبًا ما تفرضها احتياجات البقاء، ليست سوى جانب واحد من الصورة. فعلى الجانب الآخر، تبذل المجتمعات الريفية جهودًا ملحوظة لمواجهة تدهور الأراضي واستعادة النظام البيئي، إذ تتداخل العوامل المناخية مع مساهمات بشرية إيجابية وسلبية تؤثر على حالة التربة والنباتات. تتفاعل العوامل البشرية المذكورة مع المحركات الطبيعية المناخية (الجفاف، الرياح، أو التعرية المائية، التملّح، إلخ)، وفي بعض المناطق مع قضية التصحر التي لا تزال موضع جدل. ففي المناطق الساحلية حيث تتقدم هذه العمليات الطبيعية-البشرية المزدوجة، تؤدي الغلال المنخفضة ومواسم الحصاد الضعيفة إلى تفاقم فقر السكان. حتى في سنوات الحصاد الجيدة على المستوى الوطني، يمكن أن يتعايش الفائض من الحبوب على المستوى العام مع العجز الغذائي المحلي وانعدام الأمن الغذائي في بعض المجتمعات. وفي مثل هذه الظروف، قد تمنع القيود الاقتصادية (ضعف القدرة الشرائية لدى الفئات الهشة) أو تلك ذات الطابع اللوجستي/التسويقي (صعوبات النقل، ضعف اهتمام التجار) من إعادة توزيع الحبوب داخل البلد بشكل تجاري.(Ashley, 2016)

وقد زاد من حدة انعدام الأمن الغذائي، الناتج عن الأسباب الهيكلية المذكورة (المناطق الأقل إنتاجية، فقر الأسر)، عامل جديد في السنوات الأخيرة :تدهور الأمن المدني .إذ تعرقل الهجمات الإرهابية الجهادية في بعض المناطق زراعة أو تسويق الحبوب، وتقيّد الأنشطة الرعوية، وتتسبب في نزوح جماعي للسكان. وأكثر المناطق تضررًا هي تلك المحيطة بحوض بحيرة تشاد (التي تشمل نيجيريا، تشاد، النيجر، والكاميرون) ومنطقة "ليبتاكو-غورما" المشتركة بين مالي، بوركينا فاسو والنيجر. (Pierre-Marie، 1992)

علاوة على ذلك، أسهمت الجماعات المسلحة، لا سيما في مالي وبوركينا فاسو، في تفاقم النزاعات التقليدية بين المجتمعات حول الموارد. وقد تؤجج هذه الجماعات الصراعات القائمة، وتستغل شعور السكان بالتهميش والظلم من قبل الدولة أو تجاه جماعات أخرى، أو حتى داخل المجتمع الواحد (Hollinger, 2015) .

إن وجود علاقة بين التغير المناخي والنزاعات العنيفة في الساحل تؤكد على أن التغيرات البيئية قد تخلق ظروفًا اجتماعية مواتية لاندلاع النزاعات، بما في ذلك النزاعات المرتبطة باستخدام الأراضي، (Benjaminsen, 2012)فقد لعبت الندرة والمنافسة على الموارد أو نزع ملكيتها، في ظل سيناريوهات من التهميش الاجتماعي والسياس، دورًا كبيرًا في تأجيج النزاعات، وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى انضمام السكان المحليين (أو تأسيسهم) لجماعات مسلحة. وقد تم التطرق بشكل خاص إلى هذا التحليل فيما يخص الفئات الأكثر حرمانًا من مجتمعات الرعاة "الفلّان"، التي تطعن في حقوق الوصول غير المتساوية إلى الموارد الزراعية والرعوية(Jacky, 2020) .

وقد أدت مجموعة العوامل المتداخلة (الفشل المزمن في الإنتاج في بعض المناطق، النزاعات المسلحة، ارتفاع الأسعار) إلى تفاقم نقص الغذاء مؤخرًا. فعلى الرغم من تحقيق بعض الحصادات السنوية الجيدة على المستوى الوطني، فإن عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدامًا شديدًا للأمن الغذائي خلال موسم الجوع قد ارتفع في الدول الخمس التي تناولتها الدراسة.

3. أمن الغذاء والاستجابة للأزمات في منطقة الساحل الإفريقي

1.3 استراتيجيات التكيف على مستوى الأسر

تتأثر استراتيجيات التكيف التي تعتمدها الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشدة بسياقها الخارجي والداخلي.(Adams, 2011) يتمثل العامل الخارجي في شدة الصدمات الطبيعية (جفاف، آفات، فيضانات...) التي تسببت في انخفاض الإنتاج. وتشمل:

المتغيرات الخارجية: الخصائص الزراعية والبيئية للمنطقة، مخاطر الأمن المدني، القرب من الأسواق وفرص العمل، نوعية البنية التحتية للنقل، والموارد المتوفرة على مستوى المجتمع المحلي (مثل بنوك الحبوب).

العوامل الداخلية: فهي صفات الأسرة نفسها، ومنها: حالتها الاجتماعية والاقتصادية (مصادر الدخل، الأصول المملوكة، مستوى الديون...)، بنيتها الديموغرافية (الحجم، العمر، الجنس، مستوى التعليم...)، مكانتها وصلاتها الاجتماعية في المجتمع، وخبراتها المكتسبة من أزمات سابقة... ويتفاعل هذا المزيج من العوامل الخارجية والداخلية ضد مصلحة الأسر المزمنة المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، وخصوصًا تلك التي تعيش في مناطق نائية أو متدهورة بيئيًا، حيث تكون استراتيجيات التكيف أقل فاعلية، أو تؤدي إلى نتائج سلبية على سبل عيشهم الضعيفة أصلًا.

تتبنى الأسر مجموعة واسعة من الإجراءات التكيفية، لا سيما في الفترات التي تسبق موسم الجوع أو خلاله. ومن ردود الفعل الأولى تقليص عدد الوجبات، أو اللجوء إلى بدائل غذائية مثل ثمار الغابات، أو النباتات البرية، أو الحبوب غير الناضجة، إلخ. وفي بعض الحالات، قد يحالف الحظ بعض الأسر في زراعة محاصيل موسمية باستخدام الري. وقد تحاول أيضًا كسب بعض الدخل من خلال بيع الحطب أو مخلفات المحاصيل (كالقش)، أو عبر أنشطة غير زراعية (مثل الحِرف، التجارة الصغيرة...)، أو من خلال العمل المؤقت في حقول الآخرين. إلا أن هذه الخيارات قد تكون محدودة إذا كانت الأزمة واسعة الانتشار في المنطقة أو المجتمع المحلي. (العيرج، 2025)

لكن في سبيل البقاء، قد تُضطر الأسر إلى اعتماد استراتيجيات سلبية للتكيف تزيد من هشاشتها، مثل: استهلاك مخزون البذور، بيع المواشي الصغيرة أو الأصول الإنتاجية الأخرى، رهن أو بيع الأرض، إلخ. ومن المهم أن تكون المساعدات الخارجية في الوقت المناسب للحد من هذه الإجراءات السلبية.

ومن بين الاستجابات المنتشرة أيضًا الهجرة نحو المدن أو إلى بلدان مجاورة جنوبية (مثل كوت ديفوار، نيجيريا، غانا...). ويساهم ذلك مبدئيًا في تخفيف الضغط الغذائي على مناطق المنشأ. وقد كانت هذه الهجرة موسمية تقليديًا، تحدث خلال موسم الجفاف، عندما تقل فرص العمل والإمدادات الغذائية. غير أن تفاقم الضغوط السكانية والاقتصادية حفز الهجرة الدائمة، سواء الداخلية إلى المدن، أو الخارجية نحو دول غرب إفريقيا أو شمال إفريقيا أو أوروبا.

ويمكن أن توفر التحويلات المالية من المهاجرين فوائد للمجتمعات الأصلية، كتحسين الأمن الغذائي وزيادة الأصول الإنتاجية للأسر المستفيدة، إلا أن للهجرة أيضًا آثارًا سلبية محتملة على هيكل الأسرة وقواها العاملة، مما قد يؤثر سلبًا على إنتاجيتها. (FAO-IFAD-IOM-WFP، 2018)

2.3 الاستجابات قصيرة الأجل من الفاعلين الوطنيين والدوليين: رؤى جديدة وأدوات مطوّرة

أدت الأزمات المتكررة التي شهدتها منطقة الساحل ومناطق أخرى إلى مراجعة النهج والأدوات المستخدمة في التعامل مع انعدام الأمن الغذائي. (Michiels، 2012) وخلال العقود القليلة الماضية، شهدنا تطورات على المستويين المفاهيمي والعملياتي فيما يخص الوقاية من الأزمات والاستجابة لها.

وقد شكّك استمرار معاناة العديد من الأسر من انعدام الأمن الغذائي في فعالية الإغاثة كحلّ قصير المدى فقط .ومن أجل توفير آفاق أكثر استدامة لتلك الأسر، ينبغي أن يكون لتدخلات الإغاثة قصيرة المدى أثر دائم، من خلال التهيؤ للصدمات المستقبلية. وقد أدى ذلك إلى إدماج أهداف "الصمود "ضمن برامج المساعدات الغذائية، رغم اختلاف فهم هذا المفهوم بين الفاعلين(Ansah, 2019)

يمكن فهم بناء الصمود بصفته وسيلة لاستعادة أو تعزيز قدرة الأسر على التكيّف مع الصدمات الغذائية أو غيرها. (Vonthron, 2016)والسؤال الأساسي هنا :كيف نترجم هذا المفهوم إلى تطبيق عملي فعّال؟ وهناك أيضًا اهتمام متزايد في الأوساط البحثية والعملياتية بمسألة استهداف المستفيدين بدقة في برامج الدعم، لضمان وصول المساعدات إلى الأشد احتياجًا.

على المستوى العملي، شهدت الأدوات والاستراتيجيات تطورًا ملحوظًا:

1. فقد تراجعت أهمية المساعدات العينية التقليدية التي كانت تُرسل سابقًا كفوائض زراعية من الدول المانحة (الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان، إلخ)، وأصبح التمويل النقدي هو الشكل السائد

للمساعدات، بما في ذلك الدعم المخصص للحكومات لإنشاء مخزونات غذائية وطنية. وغالبًا ما تأتي هذه المخزونات من مشتريات محلية أو إقليمية للحبوب.

2. كما أصبحت المنظمات الدولية مثل برنامج الأغذية العالمي (WFP) والمنظمات غير الحكومية (NGOs)تلعب دورًا متزايد الأهمية في تمويل وتنفيذ التدخلات الميدانية.

3. وهناك تطور ملحوظ في تبني البعد الإقليمي للأمن الغذائي، ما أدى إلى إشراك مؤسسات مثل CILSS(اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف في الساحل) و ECOWAS(المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) في العمليات. وتم تطوير آليات إنذار مبكر ومشاركة بيانات على المستويين الوطني والإقليمي، وتعزيز التعاون بين البلدان من خلال شبكات مثل) RPCA شبكة الوقاية من الأزمات الغذائية.

4. وعلى الرغم من أن الجهود الإقليمية لا تزال متواضعة، فقد اتُخذت خطوات لبناء احتياطي غذائي إقليمي، كما تم اعتماد بعض المعايير الدنيا للتنسيق بين المخزونات الوطنية.

الأدوات والقدرات الأساسية المتاحة في منطقة غرب إفريقيا تشمل:

- **آليات معلومات و إنذار مبكر** تغطي المستوى الوطني والإقليمي، تشمل المراقبة الجوية والزراعية، بيانات نتائج المحاصيل، حالات النقص الوطنية أو دون الوطنية، اتجاهات الأسواق والأسعار.
- **مخزونات احتياطية** على مستوى المجتمع (بنوك الحبوب)، والمستوى الوطني والإقليمي، في محاولة لتكامل هذه المستويات الثلاثة.
- **خطط الاستجابة الوطنية (NRPs)** تحت إشراف الحكومات، والتي تحدد وتنفّذ سنويًا الإجراءات المناسبة لكل مرحلة من مراحل الأزمة، مثل:
  - توزيع الغذاء أو النقود مقابل العمل،
  - البيع المدعوم أو المجاني من المخزونات العامة خلال موسم الجوع،
  - توفير الأعلاف للمربين.

وبشكل موازٍ لهذه الخطط الوطنية، توفر المنظمات الإنسانية (مثل برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية) دعمًا متزايدًا عبر **التحويلات النقدية**، والتي تكون فعالة عندما يتمكن المستفيدون من شراء

الغذاء من الأسواق المحلية. كما أنها أسرع وأسهل تعبئة من التوزيع العيني، وتساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي عبر تشجيع المزارعين على بيع منتجاتهم.

وفي حالات أخرى، قد يتم توزيع الغذاء عينيًا من المخزونات التي تديرها هذه المنظمات.

كما تنشط هذه الجهات بقوة في مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال .فبينما يتم العمل على مدار العام، تكون الجهود أكثر كثافة خلال موسم الجوع حينما تصل معدلات سوء التغذية إلى ذروتها. وتشمل هذه الجهود:

- التدخلات الوقائية مثل التغذية الجماعية الوقائية**(blanket feeding)** ، حيث تُوزّع مكملات غذائية لمجموعات مستهدفة (الأطفال دون سن الخامسة، النساء الحوامل أو المرضعات).
- التدخلات العلاجية التي تشمل مراكز الاستشفاء الخارجي للأطفال المصابين بسوء تغذية حاد، أو مراكز الاستشفاء الداخلي (CRENIs) للحالات الأشد.

ويتطلب هذا النوع من الدعم تنسيقًا وثيقًا بين المنظمات الإنسانية والخدمات الصحية المحلية. (Clover, 2003)

ساهمت الجهود المتزايدة في مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال، إلى جانب تحسينات أخرى في الظروف المعيشية (الصحة، المياه النظيفة، النظافة...)، في تحقيق نتائج إيجابية في بعض البلدان، فقد تراجع معدل التقزم (سوء التغذية المزمن) في موريتانيا، مالي، وبوركينا فاسو خلال العشرين عامًا الماضية. وكان التراجع أقل وضوحًا في تشاد والنيجر، حيث لا يزال انتشار التقزم مرتفعًا للغاية.

ومع ذلك، فإن التحدي المتعلق بتحقيق الهدف 2.2.1 من أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030 لا يزال قائمًا في جميع هذه البلدان.

3.3فعالية الاستجابة للأزمات في منطقة الساحل الإفريقي

تتحدد فعالية الإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي من خلال عدة عوامل تنظيمية، منها:

- جودة المعلومات المتوفرة،
- درجة التنسيق بين الجهات الفاعلة،
- سرعة الاستجابة.

وهناك أيضًا عوامل منهجية وعملية مهمة، مثل:

- مدى دقة استهداف الفئات الأكثر هشاشة،

- ملاءمة وسائل المساعدة.

حيث تُصبح هذه الشروط أكثر إلحاحًا عندما تكون معاناة الفئات المستفيدة هيكلية (كفقدان القدرة الإنتاجية). كما أن نطاق الاستجابة يرتبط بطبيعة الحال بحجم الموارد المالية والمادية المتوفرة. وفي هذا الجانب، الصورة غير مشجعة:

فوفقًا لبياناتRPCA ، فإن متوسط نسب تنفيذ التمويل لخطط الاستجابة الوطنية كان منخفضًا نسبيًا خلال الأعوام:

- 2017: 54%، 2018: 69%، 2019: 55%، 2020: 66%، 2021: 57%

كما أن مستويات المخزونات الوطنية الغذائية غالبًا ما تكون غير كافية.

وقد تناولت تقارير التقييم، بما في ذلك تلك الصادرة عن شبكةRPCA ، بشكل نقدي فعالية الخطط الوطنية السنوية .(NRPs) وعلى العموم، فإن ما تحقق من:

- تحسن في التنبؤ
- تنوع الإجراءات
- بناء حد أدنى من المخزونات العامة

وعليه،يُعدّ تقدمًا ملحوظا كما أن مستوى المعلومات والتوقعات على المستويين الوطني والإقليمي يُعتبر مقبولًا لكن التحديات لا تزال قائمة، وأهمها:

- ✓ المنظمات الإنسانية الدولية تعمل بقنوات تمويل وتنفيذ خاصة بها، حتى وإن تم دمجها شكليًا ضمن الخطط الوطنية. غير أن هذه الدمج غالبًا ما يكون غير فعّال بسبب غياب القيادة الحقيقية من قِبل الدول نفسها.(Network F. C., 2018)
- ✓ وما زال هناك تناقض دائم بين احترام السيادة الوطنية والحاجة إلى استجابات طارئة سريعة.
- ✓ والنتيجة :محدودية التنسيق والتكامل بين الفاعلين الوطنيين والإنسانيين
- ✓ كما أن الربط بين مستويات اتخاذ القرار الوطني والمستويات المحلية التنفيذية لا يزال ضعيفًا
- ✓ التنسيق الإقليمي والدولي ما زال "يحتاج إلى تحسين كبير "(RPCA, 2020) .

وهناك أيضًا ثغرات في التنسيق بين الجهات الإنسانية نفسها .ولهذا السبب تم إنشاء "مجموعات الأمن الغذائي (Food Security Clusters) "في كل من هذه البلدان، إلى جانب مبادرات لتشكيل اتحادات عمل بين المنظمات غير الحكومية.

ومن أبرز المشكلات الأخرى:

- ✓ تأخّر البدء في تنفيذ الأنشطة أو عدم اتساق توقيت تنفيذها .إذ لا تزال نقص الموارد وضعف الجاهزية التنظيمية يسببان هذه التأخيرات (RPCA, 2020)، حتى وإن كانت الأوضاع أفضل مقارنة ببعض الأزمات السابقة. ولكن في بعض الحالات، قد تكون التأخيرات مدمّرة وغير قابلة للإصلاح إذا لم تُمنع الأسر من اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية.

- أما طرق ومعايير اختيار الأسر أو المجتمعات الأكثر احتياجًا للمساعدات فهي أيضًا إشكالية حساسة .فعملية الاستهداف لا تزال تحديًا ضخمًا أمام خطط الاستجابة الوطنية، حيث:
  - لا يوجد تناغم كافٍ بين الفاعلين المختلفين في هذه الممارسة المعقدة.
  - لوحظت ممارسات متسرعة ومتكررة لاختيار المناطق أو المجتمعات المستفيدة، وأحيانًا تتأثر باعتبارات اجتماعية أو سياسية.
  - كما أن المجتمعات الرعوية غالبًا ما تكون غير مشمولة بآليات الاستهداف السائدة (Hugues, 2019).

والنتيجة: توزيع غير عادل للمساعدات بين المجتمعات أو داخلها، مما يُهمّش المجموعات الأكثر عرضة للخطر.

ومن المشكلات الإضافية:

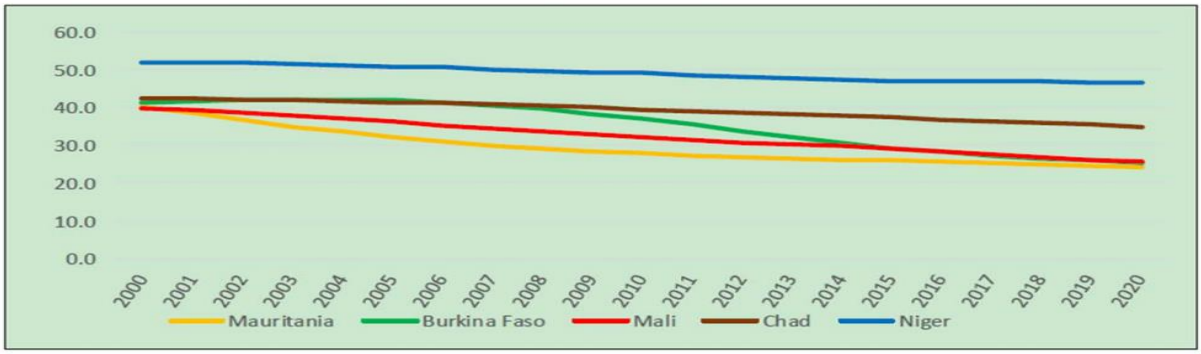
- عدم تقبّل نتائج الاستهداف من قبل بعض المجتمعات، أو التشكيك في عدالتها(Escot, 2018)

ولمواجهة هذا، يجري تطوير "السجل الاجتماعي الموحد "في بلدان الساحل، وهو نظام معلومات يهدف إلى:

- تحديد الأسر المزمنة الفقر،
- توجيه برامج الحماية الاجتماعية إليها.

ومع ذلك، قد يكون هذا السجل أقل ملاءمةً للأشخاص المتضررين من صدمات غذائية مفاجئة، مقارنةً بحالات الفقر المزمن.

الشكل رقم (04): سوء التغذية المزمن (التقزم): % من الأطفال دون سن الخامسة



المصدر: تقديرات سوء التغذية لدى الأطفال المشتركة بين اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي لعام 2021

كما أن وسائل إيصال المساعدات لها أهمية كبيرة أيضًا:

فعندما تكون الأزمة ناتجة عن أسباب هيكلية وتستمر على مدار العام، لا يمكن معالجتها فقط بمساعدات غذائية قصيرة الأجل خلال موسم الجوع. بل تتطلب دعمًا يدمج بين الإغاثة والغذاء وبين الدعم الإنتاجي الأساسي (مدخلات، أصول)، وربما تدريبًا أيضًا. ويُفضل أن يتم هذا الدعم ضمن إطار تنموي أطول أمدًا.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج الحماية الاجتماعية (شبكات الأمان)، شريطة أن يتم ربطها بالمبادرات الإنتاجية وتكييفها مع السياقات المحلية. بالنسبة للأشخاص الأكثر حرمانًا، بمن فيهم النساء والشباب، قد يكون الوصول إلى الأرض شرطًا أساسيًا.

غير أن تنفيذ مثل هذه الاستجابات المندمجة يتطلب أساليب يصعب تطبيقها في ظل ضغط الطوارئ وشحّ الموارد، (Janin, 2016)صحيح أن هناك بعض المبادرات من هذا النوع في بلدان الساحل، لكنها لا تزال محدودة النطاق، ورغم كثرة الحديث عن "استراتيجيات الصمود"، إلا أن الترجمة العملية لها لا تزال ضعيفة(Alain, 2018) .

وعادةً ما تدمج مبادرات دعم الصمود بين الإغاثة الغذائية/التغذوية وتوفير المدخلات أو الأصول (بذور، أسمدة، أعلاف، مواشٍ صغيرة...) أو أموال لشرائها، إلى جانب الدعم التقني. وبذلك يتمكّن المستفيدون من استعادة أو تنويع إنتاجهم الزراعي. وفي بعض الحالات، يتم دعم أنشطة غير زراعية (خارج المزرعة) لتوفير دخل إضافي. وهناك خيار آخر يتمثل في دعم المشاريع الجماعية لتحسين ظروف الزراعة أو الرعي في المجتمعات (استصلاح التربة، حصاد المياه، التحريج...). ويُعدّ برنامج "الغذاء مقابل الأصول" التابع لبرنامج الأغذية العالمي مثالًا على ذلك. كما بدأت بعض المنظمات الإنسانية في تمييز المستفيدين من المساعدات الغذائية عن أولئك الذين يتلقون أيضًا دعمًا معيشيًا صامدًا.

4. الآفاق والتحديات متوسطة وطويلة المدى للوصول إلى أمن غذائي مستدام

من البديهي أن تحقيق إنتاج زراعي أكبر وأكثر استقرارًا في حدود الاستدامة البيئية من شأنه أن يحسّن الأمن الغذائي في الساحل، ويقلل من تكرار وحدة الأزمات الدورية.

لكن لا يمكن لحل يقوم فقط على توسيع الإنتاج الزراعي أن يعالج المشكلة الغذائية العامة في المنطقة، لأن السياسات الزراعية عادةً ما تُصمم لصالح منتجين يملكون الحد الأدنى من الوسائل، بينما تفتقر الفئات الريفية الأكثر هشاشة إلى هذه الإمكانيات.

كما أن التأثير السلبي للنمو السكاني القوي على توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه لا يمكن تجاهله.

ومثلما اتُّفق عليه على المستوى الدولي(Commission, 2019) ، تبرز مقاربة متكاملة متعددة القطاعات بوصفها الخيار الإستراتيجي الأنسب لمواجهة الجوع وتعزيز الصمود المستدام. وفي السياق الساحلي (Peter, 2019) ، يجب أن تتضمن هذه الإستراتيجية ما يلي:

- تنمية زراعية شاملة وملائمة للمناخ،
- سياسات حماية اجتماعية لمكافحة الفقر،
- إدارة مرنة للديناميات الديمغرافية.

وتتطلب هذه الأهداف الكبرى التزامًا قويًا من الحكومات الوطنية وشراكة فاعلة من المانحين الدوليين. فالتقدم في هذه المسارات يعني الابتعاد تدريجيًا عن النموذج الحالي الذي تُستهلك فيه موارد كبيرة على الاستجابات الطارئة السنوية، بدلًا من تخصيصها للتنمية.

بلغت قيمة المساعدات الدولية الغذائية والإنسانية بين 2012 و2016 للدول الخمس المشمولة في المقال نحو 4 مليارات دولار أمريكي، أي ما يقرب من ضعف ما خُصص لقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية خلال نفس الفترة.(Barret, 2018)

1.4 التنمية الزراعية

تشير المؤشرات إلى أن منطقة الساحل ستستمر في الاعتماد بدرجة كبيرة على الزراعة في العقود المقبلة. ولهذا، فإن التنمية الزراعية تمثل ركيزة أساسية لأي استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الفقر .ومع ذلك، فإن الزراعة الساحلية تُعاني من محدوديات متعددة تتطلب إصلاحات عميقة واستثمارات ذكية.

تطوير الري

من شـــأن توســـيع الزراعـة المرويـة أن يعزز الإنتـاجيـة ويقلـل من اعتمـاد الزراعـة على تقلبـات المنـاخ. ومع أن مسـاحة الأراضـي المروية قد زادت في بعض بلدان السـاحل خلال العقود الماضـية، إلا أن النسـبة الإجمالية لا تزال ضئيلة للغاية مقارنة بالإمكانات المتوفرة.

وتجدر الإشارة إلى:

- أن غالبية المشـــاريع الكبرى للري التي أُنشـــئت في الماضـــي (خاصـــة على ضـــفاف الأنهار) واجهت تحديات تشغيلية وصعوبات في الصيانة والإدارة.
- بينما أظهرت المشاريع الصغيرة والمبادرات المجتمعية، مثل الآبار والضخ بالطاقة الشمسية، نتائج أفضل من حيث الاستدامة والفعالية.

لكن الانتقال إلى زراعة مروية أوسع نطاقًا يستلزم شروطًا داعمة، منها:

- تقنيات ملائمة،
- تمويل يمكن الوصول إليه،
- مؤسسات محلية قادرة على إدارة المياه،
- وإطار قانوني يضمن الاستخدام العادل للموارد.

2.4استعادة خصوبة الأراضي ومكافحة تدهورها

تدهور التربة هو أحد العوامل الرئيسية التي تحدّ من الإنتاجية في منطقة الساحل. وقد ثبت أن ممارسات مثل:

- الزراعة بدون حراثة،
- حصد مياه الأمطار،
- تحسين خصوبة التربة من خلال المواد العضوية والمحاصيل البقولية،

تُساهم في استعادة خصوبة الأراضي وزيادة الإنتاج، كما أظهرت تجارب عديدة، لا سيما في بوركينا فاسو والنيجر.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن استصلاح التربة يمكن أن يُضاعف غلال الحبوب في المناطق المتدهورة (Abric, 2017)

لكن هذه الممارسات لا تنتشر تلقائيًا، إذ تحتاج إلى:

- دعم تقني طويل الأمد،
- مشاركة مجتمعية،
- حوافز مالية ومعرفية تشجع الفلاحين على تبنيها.

3.4 الثروة الحيوانية والتنمية الرعوية

يُعدّ القطاع الرعوي مكونًا جوهريًا من الاقتصاد الريفي في الساحل، إذ:

- يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي،
- ويوفر الغذاء والدخل،
- ويُعدّ أداة للصمود في مواجهة الأزمات الغذائية.

لكن هذا القطاع يواجه تحديات متزايدة، منها:

- تقلص المساحات الرعوية بسبب الزحف الزراعي،
- القيود على الحركة بسبب انعدام الأمن والنزاعات،
- ضعف الخدمات البيطرية والبنية التحتية (نقاط المياه، الأسواق، ممرات التنقل).

لتطوير هذا القطاع بشكل مستدام، هناك حاجة إلى: (Barret، 2018)

- تنظيم الترحال الرعوي وحمايته من التعديات،
- دعم شبكات المراعي وخدمات الإنتاج الحيواني،
- تعزيز التكامل بين الرعاة والمزارعين بدلًا من النزاع،
- إشراك الرعاة أنفسهم في تصميم وتنفيذ السياسات.

5. الخاتمة

تشكل مجموعة من العوامل السلبية المختلفة (طبيعية، بشرية، اجتماعية واقتصادية، ديموغرافية، وغيرها)، معظمها مترابطة التحديات المتعلقة بتوافر الطعام وإمكانية الوصول إليه في منطقة الساحل. وللتعامل مع هذه التحديات المتنوعة، يصبح من الضروري تبني استراتيجية متعددة الأبعاد. وهناك جهود في هذا الاتجاه، ولكن نطاقها ونتائجها لا تزال غير كافية. بينما استمر العجز الدوري في الإمدادات الغذائية في السنوات الأخيرة، فإن انعدام الأمن الغذائي المزمن المرتبط بالفقر، متجذر في العديد من الأسر حتى بعد حصاد جيد. إن نقص الموارد لدى هذه الأسر يعني أنها لا تستطيع إنتاج ما يكفي من الطعام لأنفسها ولا شراءه من السوق؛ وتزداد حالتها سوءًا عندما ترتفع الأسعار خلال موسم الجفاف.

- ✓ كما يجب الاعتماد على الحد الدائم من العجز الدوري، وتكراره وشدته، على تحسين واستقرار الإنتاج الزراعي: توسيع الري، زيادة غلات الزراعة المطرية وتأمين/تحديث الأنشطة الرعوية. هذه الخطوط التنموية الواضحة نسبيًا كانت قيد التنفيذ لبعض الوقت،

- ✓ من الضروري أيضًا تخصيص الموارد المتاحة بشكل أكثر توازنًا وكفاءة، سواء من المصادر المحلية أو من المانحين. فيما يتعلق بالمانحين، فإن الامتثال لالتزامات تحالف الساحل سيكون أمرًا بالغ الأهمية. بالإضافة إلى وسائل أكثر فعالية من حيث التكلفة والسياسات المتسقة.
- ✓ هناك تحديات أخرى متعلقة بالمؤسسات تتعلق بالتعديلات والإصلاحات التي تكيّف وتنفذ القواعد المتعلقة بالاستخدام المشترك للموارد الطبيعية لمنع وتسوية النزاعات بين المزارعين والرعاة. كذلك، تعتبر المبادرات التي تسهل الوصول إلى الأرض للأشخاص الذين تم تهجيرهم، ولا سيما النساء والشباب، مفيدة جدًا.
- ✓ فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن، والذين فقدوا معظم أو كل قدرتهم الإنتاجية بعد الأزمات المتكررة (الدورية)، فإن النهج الاستجابة الأكثر تخصيصًا مناسب. يجب أن ترافق مساعدات الإغاثة الغذائية دعم سبل العيش.
- ✓ تنفيذ الدعم المتدرج من خلال برامج الحماية الاجتماعية (شبكات الأمان) إذا كانت مرتبطة بمبادرات إنتاجية ومتوافقة مع السياقات المحلية. هذه هي العملية التي تسمى "من الحماية إلى الإنتاج."
- ✓ من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ إلى حد ما على التنمية الزراعية في الساحل. حتى إذا تم تحقيق التنمية الإنتاجية، فقد يتم تعويض ذلك (من حيث الإنتاجية للفرد) إذا استمرت معدلات النمو السكاني المرتفعة...
- ✓ استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة التي تعاني من الصراعات العنيفة الحالية يعدّ شرطًا أساسيًا لتحسين الأمن الغذائي في الساحل ا. قد يتطلب هذا، بالإضافة إلى استراتيجيات الأمن وتحسين ظروف حياة الناس، التقدم في تعزيز التماسك المدني الداخلي والحكم في تلك الأراضي وبلدانها المعنية.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أمال حاجة. (ص2023). تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات الحوكمة الرقمية على السياسة العامة. *مجلة السياسة العالمية*، *7*، ص498.

عودة العيرج. (2025). تأثير متغيرات السياسات الحكومية على استدامة الأمن الغذائي. *مجلة السياسة عالمية، المجلد 9*(العدد 2)، ص900.

المراجع باللغة الأجنبية:

Abric, S. (2017). Cadre Stratégique pour l'Eau Agricole au Sahel.

Adams, A. M. (2011). Towards a conceptual framework of household coping: reflections from rural West Africa. Cambridge: Cambridge University Press.

Africa, F. N. (2023). Afrique de l'Ouest Bulletin Mensuel des Prix. FEWS.

Alain, M. (2018). Oxfam International, Save the Children, Action Contre La Faim. Oxford: Oxfam International.

Andrine, D. (2019). Food systems at risk New trends and challenges. Rome: FAO/CIRAD/EU.

Ansah, I. G. (2019). Resilience and household food security: a review of concepts, methodological approaches, and empirical evidence. food security, 1187–1203.

Ashley, J. M. (2016). Food security in the developing world. London: Academic Press.

Barret, D. (2018). Analyse de l'aide accordée aux pays du Sahel. Chaire Sahel FERDI, . Ouagadougou: Chaire Sahel .

Benjaminsen, T. A. (2012). Does climate change drive land-use conflicts in the Sahel? Journal of Peace Research, 49(1).

Clover, J. (2003). Food-security in sub-Saharan Africa. African Security Review.

Commission, E. (2019). Food Systems at risk: new trends and challenges. Brussels: CIRAD and European Commission.

Escot, F. (2018). Le ciblage dans les systèmes de protection sociale : étude comparative sur deux méthodes. Bamako: Miseli.

FAO. (2011).The State of Food and Agriculture 2010-11. Rome: Office of Knowledge Exchange.

FAO-IFAD-IOM-WFP. (2018). The Linkages between Migration, Agriculture, Food Security and Rural Development. Rome: The Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Hollinger, F. (2015). Agricultural Growth in West Africa: Market and Policy Drivers. Rome: FAO-African Development Bank.

Jacky, B. (2020). La rébellion peule et la « guerre pour la terre »: Le gouvernement par la violence des ressources agropastorales (Centre-Mali, Nord-Burkina Faso). Revue internationale des études du développement, 243.

Janin, P. (2016). La « résilience pour la sécurité alimentaire » au Burkina Faso: entre dires, labellisation et (re-)positionnements d'acteurs. XXXIIèmes Journées du développement ATM Colloque Catastrophes, vulnérabilités et résiliences dans les pays en développement. Lille.

kkkk. (5555). uuuu.

Michiels, D. (2012). La répétition des crises alimentaires et nutritionnelles au Niger : la rénovation urgente des politiques de sécurité alimentaire. Cahiers Agricultures, 21(5), 302-310.

Peter, G. (2019). Escaping the hunger cycle: pathways to resilience in the Sahel. Groundswell International.

Pierre-Marie, B. (1992). Le développement agricole au Sahel. Montpellier: CIRAD.

RPCA, R. d. (2020). Bilan de la mise en œuvre des plans nationaux de réponses et actions de riposte face à la pandémie de la Covid-19. Retrieved from Science and education: https://www.sciepub.com/reference/421039

Sultan, B. (2017). Rural societies in the face of climatic and environmental changes in West Africa. Marseille: IRD Éditions.